

من رمز للفساد إلى سلعة للبيع حكومة الانقلاب تفرط بأرض الحزب الوطني بحثاً عن الدولار وقطر أكبر المحتلين



الاثنين 22 ديسمبر 2025 م 12:00

في أحدث فصول سياسة "بيع الأصول" التي ينتهجها نظام قائد الانقلاب عبدالفتاح السيسي، لسد فجوة الديون المتراءكة نتيجة سياساته الاقتصادية الفاشلة، تقدم جهاز قطر للاستثمار بعرض رسمي لشراء أرض مقر الحزب الوطني "المnelly" في قلب ميدان التحرير بعد أن وضعته حكومة مصطفى مدبولي رئيس وزراء السيسي للبيع لمن يدفع بالدولار

هذه الخطوة، التي يتم تسويقها على أنها "استثمار" لتشييد فندق سياحي فاخر، لا تمثل مجرد صفقة تجارية، بل هي عملية محو لذاكرة ثورة يناير التي أشعلت النيران في هذا المبني كرمز للفساد والطغيان، واستبدالها بمشروع رأسالي يخدم الأثرياء والأجانب، في دلالة واضحة على طبيعة النظام الحالي الذي يرى في تاريخ مصر ومقدراتها مجرد "سلع" قابلة للبيع لمن يدفع أكثر

إن التهافت على بيع هذه الأرض تحديداً، ذات الموقع الاستراتيجي على كورنيش النيل بمساحة تزيد عن 16 ألف متر مربع، لا يعكس قوة الاقتصاد أو جاذبيته للاستثمار كما يروج إعلام النظام، بل يكشف عن حالة "الإفلاس" التي وصلت إليها الحكومة، والتي باتت مستعدة للتفرط في أكثر الأصول رمزية مقابل حفنة من الدولارات لسداد فوائد ديون لا تتوقف عن النمو

بيع بالقطعة.." سياسة الإفلاس تطرح تاريخ مصر في مزاد على

تحت غطاء "برنامج الطروحات الحكومية"، تمضي الحكومة في خطة ممنهجة لتصفية أصول الدولة الأكثر قيمة، وتأتي أرض الحزب الوطني كـ"جوهرة التاج" في هذا المزاد بحسب مصادر حكومية، تطمح السلطة في أن تتجاوز قيمة الصفة المليار جنيه، وهو رقم قد يبدو ضخماً بالعملة المحلية، لكنه لا يساوي سوى بضعة ملايين من الدولارات بعد الانهيار التاريخي الذي شهدته الجنيه، ما يجعله ثمناً بخسأ لأن الأرض لا تقدر بثمن

هذه السياسة، التي تبررها الحكومة بـ"تعظيم العائد من الأصول غير المستغلة"، هي في حقيقةتها شهادة إدانة للنظام نفسه، فبدلاً من أن تقوم الدولة بتطوير هذه الأصول بنفسها عبر رؤية وطنية تخدم المجتمع، أو طرحها للشراكة بشروط تحفظ حق الدولة، فإنها تلأ إلى البيع المباشر والعدل، إن رفض معظم العروض السابقة المقدمة من 11 تحالف استثمارياً بسبب "تدني أسعارها"، يكشف أن السوق يدرك حالة "الاضطرار" التي تعيشها الحكومة ويحاول استغلالها للحصول على الأصول بأسعار متدنية، مما يحول العملية برمتها إلى "بيع اضطراري" وليس خطة استثمارية مدرستة

شهادة فشل هروب المستثمرين وتخبط الصندوق السيادي

تعد قصة هذه الأرض شهادة حية على فشل السياسات الاقتصادية للنظام قبل العرض القطري، كان تحالف سعودي-إماراتي (مجموعة الشعفار والشركة السعودية المصرية للتعدين) قد فاز بالفعل بتطوير المشروع في عام 2023. لكن هذا التحالف سرعان ما انسحب في العام التالي، والسبب المعلن كان "ارتفاع تكاليف البناء عقب انخفاض قيمة الجنيه".

هذا الانسحاب ليس مجرد تفصيلاً عابراً، بل هو "تصويت بحجب الثقة" في اقتصاد النظام، فعندما يهرب المستثمرون الخليجيون، الذين يُفترض أنهم الأقرب سياسياً واقتصادياً للنظام، بسبب انعدام الاستقرار في سعر الصرف وتآكل قيمة العملة، فهذا يعني أن مناخ الاستثمار بات طارداً للجميع، كما أن التخطي بدا واضحاً في إدارة الملف من قبل "صندوق مصر السيادي"، الذي قام في أغسطس 2023 بخطوة غريبة عبر تقسيم ملكية الأرض بين شركتين تابعتين له (ناليوس الفندقة وناليوس السكنية). هذه الخطوة التي بدت وكأنها تمهد لصفقة معقدة، تعكس غياب الرؤية الواحدة وتعدد الأيدي التي تتصارع على "الكعكة"، بدلاً من وجود خطة تطوير واضحة المعالم

صفقة سياسية بخطاء استثماري ٢٠٢٠ قطر تقتضي "رمذية التحرير"

يأتي العرض القطري ليضيف بعداً سياسياً للصفقة ٢٠٢٠ وبعد سنوات من القطيعة والاتهامات المتبادلة، أصبحت الاستثمارات القطرية هي طوق النجاة الذي يتعلّق به النظام المصري للخروج من أزمته الدولارية ٢٠٢٠ هذا يجعل العرض القطري أقرب إلى كونه "صفقة سياسية" مغلفة بخطاء استثماري، حيث تقتضي الدولة أحد أهم الأصول الرمزية في القاهرة، مستغلة حاجة النظام الماسة للسيولة ٢٠٢٠

إن تمويل هذا المكان، الذي شهد على صعود وهبوط نظام مبارك، والذي ارتبط في أذهان المصريين بالثورة والحرية، إلى مجرد "فندق سيادي" فاخر، هو رسالة بليغة من النظام الحالي بأن زمن الثورات قد ولّ، وأن كل شيء، بما في ذلك ذاكرة الشعب ورموز نضاله، معروض للبيع ٢٠٢٠ فالمشروع الذي تكلفتة سابقًا بنحو ٥ مليارات دولار لإنشاء برج بارتفاع ٢٢٠ متراً، يُباعاليوم بثمن زهيد، ليؤكد أن حكومة الانقلاب لا تجيد سوى إدارة "الخراب" وبيع أنقاض الماضي لسداد ديون الحاضر، دون أي اعتبار لمستقبل الأجيال القادمة ٢٠٢٠